

مؤتمر نزع السلاح

بيان عام

مقدم من مجموعة ال ٢١

١- تود مجموعة ال ٢١ أن تؤكد، مرة أخرى، أن مؤتمر نزع السلاح هو المنتدى الوحيد للتفاوض المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح، الذي انبثقت ولايته عن الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح، وأن تؤكد أيضاً أهمية الحفاظ عليه من خلال تعزيز طابعه ودوره وولايته. ويجب أن تؤكد ضرورة مضاعفة جهودنا من أجل تعزيز وتنشيط عمل مؤتمر نزع السلاح والحفاظ على مصداقيته عن طريق استئناف العمل الموضوعي الذي يشمل أموراً منها المفاوضات المتعلقة بنزع السلاح النووي. وتؤكد مجموعة ال ٢١ مجدداً ما ورد في ورقة العمل بشأن نزع السلاح النووي الواردة في الوثيقة CD/2135، وجميع ورقات العمل المقدمة إلى المؤتمر في عام ٢٠١٨.

٢- ولا يزال نزع السلاح النووي يحظى بالأولوية القصوى لدى المجتمع الدولي. وتكرر مجموعة ال ٢١ الإعراب عن قلقها البالغ بشأن الخطر الذي يهدد بقاء البشرية من جراء استمرار وجود الأسلحة النووية وإمكانية استعمالها أو التهديد باستعمالها. وتشدد المجموعة، في سياق تأكيد التزامها القوي بنزع السلاح النووي، على ضرورة بدء مفاوضات بشأن هذه المسألة في مؤتمر نزع السلاح دون مزيد من التأخر. وباعتبار نزع السلاح النووي هو الأولوية القصوى، ينبغي لمؤتمر نزع السلاح بدء المفاوضات بشأن برنامج مرحلي يهدف إلى إزالة الأسلحة النووية بالكامل، بما في ذلك إبرام اتفاقية بشأن الأسلحة النووية تحظر امتلاكها واستحداثها وإنتاجها وتخزينها ونقلها واستعمالها، ما يؤدي إلى إزالة الأسلحة النووية من العالم دون تمييز وعلى نحو يمكن التحقق منه وفي إطار زمني محدد. وفي هذا السياق، تدكر المجموعة بورقة عملها الواردة في الوثيقة CD/2063، وهي الورقة التي تدعو إلى التعجيل ببدء المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح، ولا سيما بشأن اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية لحظر حيازتها واستحداثها وإنتاجها واقتنائها واختبارها وتكديسها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها، وتنص على تدمير تلك الأسلحة.

٣- وترحب المجموعة بالإعلان الرسمي، لأول مرة في التاريخ، عن كون أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام، وذلك بمناسبة انعقاد القمة الثانية لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي عُقدت في هافانا، كوبا، يومي ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/



يناير ٢٠١٤، وهو إعلان يتضمن التزام جميع دول تلك المنطقة بتعزيز نزع السلاح النووي باعتبارها هدفاً ذا أولوية وبالإسهام في نزع السلاح بصورة عامة وكاملة. ويحددنا الأمل في أن يتبع صدور هذا الإعلان صدور إعلانات سياسية أخرى عن "مناطق سلام" في ربوع أخرى من العالم. وترحب المجموعة بإعلان كيتو السياسي، الذي اعتمد في القمة الرابعة لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي عُقدت في كيتو، إكوادور، في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، والذي أكد فيه مرة أخرى التزام جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين والاستقلال السياسي ونزع السلاح النووي الذي يفرضي إلى نزع أسلحة عام وكامل وقابل للتحقق. وترحب المجموعة أيضاً بإعلان بونتاكانا السياسي، المعتمد في القمة الخامسة لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعقود في بونتاكانا، الجمهورية الدومينيكية، في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، الذي يؤكد مجدداً أموراً منها التزام الجماعة بتحقيق حظر الأسلحة النووية وإزالتها على نحو كامل. وتعيد جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تأكيد التزامها بتعزيز موقف أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بوصفها منطقة سلام وتبرز خاصيتها المتمثلة في كونها أول منطقة، على الإطلاق، خالية من الأسلحة النووية أنشئت بموجب معاهدة تلاتيلولكو. وترحب المجموعة بالاحتفال في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٧، في المكسيك، بالذكرى السنوية الخمسين لإبرام معاهدة تلاتيلولكو في إطار عمل الدورة الخامسة والعشرين للمؤتمر العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٤- وترحب المجموعة بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، المعروفة باسم معاهدة بليندانا، والموقعة في القاهرة، مصر، في عام ١٩٩٦. وتسعى المعاهدة التي دخلت حيز النفاذ في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٩، إلى منع وضع الأجهزة النووية المتفجرة، وحظر اختبار الأسلحة النووية، والتخلص من النفايات المشعة في القارة. وقد أنشئت المفوضية الأفريقية للطاقة النووية بغية كفالة امتثال الالتزامات بموجب هذه المعاهدة.

٥- وتعيد مجموعة الـ ٢١ تأكيد الصلاحية المطلقة للدبلوماسية المتعددة الأطراف في مضمار نزع السلاح وعدم الانتشار، وتعرب عن تصميمها على مناصرة مبدأ تعددية الأطراف بوصفه المبدأ الأساسي للتفاوض في هذين المجالين. وترحب المجموعة بعقد الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ وتعيد تأكيد قرار الجمعية ذي الصلة A/RES/72/251 الذي يقضي بمتابعة هذا الاجتماع. وكما قال الأمين العام السابق للأمم المتحدة عن صواب في مؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠١٥، لقد "برهن الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي على أن هذه القضية لا تزال تشكل إحدى الأولويات الدولية الرئيسية وتستحق الاهتمام على أعلى المستويات". وفي هذا السياق، تؤيد المجموعة على نحو تام أهداف هذا القرار، وبخاصة دعوته إلى صدور قرار عاجل عن مؤتمر نزع السلاح للبدء في مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي، ولا سيما إبرام اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية لحظر امتلاكها واستحداثها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتكديسها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها، وتدميرها. وستدلي مجموعة الـ ٢١ ببيان منفصل في جلسة المؤتمر العامة بشأن هذه المسألة. وترحب المجموعة أيضاً بالقرار الداعي إلى عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي، في نيويورك، في موعد يتقرر لاحقاً،

من أجل استعراض التقدم المحرز في هذا الصدد. وترحب المجموعة مع التقدير بإعلان يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، وترحب أيضاً بالاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة الذي يُعقد كل عام للاحتفال بهذا اليوم الدولي والترويج له، وإبراز الأنشطة التي تُنظم في شتى أنحاء العالم للاحتفال به، وتدعو الحكومات والبرلمانات والمجتمع المدني إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات كل سنة للاحتفال بهذا اليوم.

٦- وتعيد المجموعة تأكيد أهمية آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف. وتشير إلى تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية الذي كلفته الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن "يضع مقترحات لتحقيق تقدم في مفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية وإبقائه كذلك"، وتأمل أن يساهم التقرير في إجراء مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي في إطار مؤتمر نزع السلاح، ولا سيما إبرام اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية لحظر امتلاكها واستحداثها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتخزينها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها، ولتدميرها.

٧- وتأخذ المجموعة علماً باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧ في مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية تمهيداً للقضاء التام عليها، عملاً بأحكام قرار الجمعية العامة ٢٥٨/٧١، وهو مؤتمر عُقد في نيويورك في الفترة من ٢٧ إلى ٣١ آذار/مارس، ومن ١٥ حزيران/يونيه إلى ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧.

٨- وتؤكد المجموعة مجدداً أن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الضمان المطلق الوحيد لعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. وريثما تتحقق الإزالة التامة لهذه الأسلحة، تعيد المجموعة تأكيد الحاجة الملحة إلى القيام، على سبيل الأولوية القصوى، بإبرام صك عالمي ملزم قانوناً وغير مشروط يضمن فعلياً للدول غير الحائزة للأسلحة النووية عدم استعمال تلك الأسلحة أو التهديد باستعمالها ضدها. وتعرب المجموعة عن قلقها لأنه، رغم التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية وطلبات الدول غير الحائزة لها منذ أمد طويل بالحصول على تلك الضمانات الملزمة قانوناً، لم يُحرز أي تقدم ملموس في هذا الصدد. ومما يثير قلقاً أكبر أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تتعرض بشكل ضمني أو صريح لتهديدات نووية من بعض الدول الحائزة لتلك الأسلحة، وهو ما يخالف التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وتدعو المجموعة أيضاً إلى بدء مفاوضات من أجل إبرام اتفاقية دولية تحظر استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها أيّاً كانت الظروف، وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/73/74.

٩- وفي هذا السياق، تعرب المجموعة عن قلقها البالغ إزاء ما قد ينجم عن أي تفجير نووي من قتل ودمار فوريين وعشوائيين وهائلين ومن عواقب كارثية طويلة الأجل على الصحة البشرية والبيئة والموارد الاقتصادية الحيوية الأخرى، وهو ما سيُعرض حياة الأجيال الحاضرة والقادمة للخطر. وترى المجموعة أن الإدراك التام للعواقب الكارثية للأسلحة النووية يجب أن يكون الأساس لجميع النهج والجهود والالتزامات الدولية الرامية إلى نزع السلاح النووي، وذلك من خلال عملية شاملة تشارك فيها جميع الدول.

١٠- وفي هذا السياق، تتفق المجموعة مع الأمين العام السابق للأمم المتحدة الذي أشار في بيان في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٥ إلى تزايد إدراك العواقب الإنسانية الكارثية لأي استعمال للأسلحة النووية، وترحب المجموعة في هذا الصدد بالمؤتمرات التي عُقدت بشأن هذا الموضوع في

أوسلو يومي ٤ و ٥ آذار/مارس ٢٠١٣، وفي المكسيك يومي ١٣ و ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٤، وفي فيينا يومي ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

١١- وترحب دول مجموعة ال ٢١ الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بروح استنتاجات المؤتمرات المتعلقة بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية. وتدعو المجموعة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار إلى تنفيذ تعهداتها الصريح بإزالة ترساناتها النووية إزالة تامة، تمهيداً لنزع السلاح النووي الذي التزمت به جميع الدول الأطراف بموجب المادة السادسة. وبالنظر إلى الآثار الإنسانية الكارثية والمخاطر والتهديدات غير المقبولة المرتبطة بتفجير سلاح نووي، فإننا سنسعى إلى التعاون مع جميع أصحاب المصلحة في الجهود الرامية إلى حظر وإزالة الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، تشير المجموعة إلى القرارات ذات الصلة التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والسبعين.

١٢- وتعرب مجموعة ال ٢١ عن خيبة أملها لعدم تمكن مؤتمر نزع السلاح من الاضطلاع بالأعمال الموضوعية المدرجة في جدول أعماله. وتحيط المجموعة علماً بمختلف الجهود المبذولة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح وجميع القرارات والجهود والمقترحات اللاحقة الرامية إلى تحقيق هذه الغاية.

١٣- وتكرر المجموعة الإشارة إلى الحاجة الملحة لتنفيذ ولاية مؤتمر نزع السلاح على النحو الذي حددته الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، والحاجة أيضاً إلى اعتماد وتنفيذ برنامج عمل متوازن وشامل يستند إلى جدول أعماله، مع مراعاة المصالح الأمنية لجميع الدول ومعالجة جملة أمور منها القضايا الأساسية، بما في ذلك نزع السلاح النووي، وفقاً لمواد النظام الداخلي ومنها قاعدة توافق الآراء. والمجموعة تشجعكم، سيدي الرئيس، على عدم ادخار أي جهد وعلى إكمال المشاورات الواسعة النطاق مع جميع وفود المؤتمر لبلوغ هذا الهدف.

١٤- وتعتقد المجموعة كذلك أن تعزيز عمل آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح يتوقف على ضرورة التحلي بالإرادة السياسية مع مراعاة المصالح الأمنية الجماعية لكل الدول.

١٥- وإذ تعرب المجموعة عن قلقها البالغ إزاء استمرار عدم التوافق في الآراء بشأن تنفيذ جدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف في آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، وبخاصة الوفاء بالالتزامات المتعلقة بنزع السلاح النووي باعتباره الأولوية القصوى، فهي تعيد تأكيد دعمها لمسألة التعجيل بعقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح وتعرب عن قلقها البالغ لعدم عقد هذه الدورة حتى الآن. وترحب المجموعة بالنتائج الناجحة التي أحرزها الفريق العامل المفتوح العضوية، الذي دعت إليه الجمعية العامة في قرارها ٦٥/٦٦ ومقرها ٥٥١/٧٠، والذي عقد دوراته الموضوعية في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، تحت الرئاسة القديرة للإكوادور، واعتمد بتوافق الآراء توصيات بشأن أهداف الدورة الاستثنائية الرابعة وجدول أعمال هذه الدورة التي أكدت من جديد أهمية آلية نزع السلاح القائمة في الأمم المتحدة، ونظرت في سبل تعزيز وتحسين فعاليتها. وترحب المجموعة بموافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة على تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية وعلى التوصيات الموضوعية الواردة فيه.

١٦- وتعيد مجموعة ال ٢١ تأكيد أهمية إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، وتنوّه بمقرر الجمعية العامة ٥٤٦/٧٣ الذي يعهد

إلى الأمين العام بعقد مؤتمر لوضع معاهدة بشأن إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل. وتهيب المجموعة بجميع الدول أن تدعم بنشاط هذا المؤتمر وأن تساهم في إنجاحه.

١٧- وتعرب دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عن خيبة أملها وبالغ قلقها من أن ثلاث دول أطراف، من بينها دولتان تقع على عاتقهما مسؤولية خاصة بصفتها من الدول الوديدة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومن الدول المشاركة في تقديم قرار مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدتها لعام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، قد حالت دون التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض التاسع لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (مؤتمر استعراض المعاهدة)، بما في ذلك العملية الرامية إلى جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، على النحو الوارد في القرار المتعلق بالشرق الأوسط الصادر في عام ١٩٩٥. ومن شأن ذلك أن يقوّض الجهود الرامية إلى تعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار برّفته. وتؤكد دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم الانتشار مجدداً أن قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط لا يزال هو الأساس لإنشاء هذه المنطقة وأنه يظل صالحاً إلى حين تنفيذه بالكامل. وتعرب دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أيضاً عن قلقها البالغ إزاء عدم تنفيذ قرار عام ١٩٩٥، ووفقاً للفقرة ٦ من هذا القرار، "تطلب إلى جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، أن تمد يد التعاون وأن تبذل قصارى جهدها من أجل كفالة قيام الأطراف الإقليمية، في وقت مبكر، بإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل"، وتؤكد من جديد أن المشاركين في تقديم القرار يجب أن يتخذوا جميع التدابير اللازمة لتنفيذه تنفيذاً كاملاً ودون مزيد من التأخير. وتعرب دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم الانتشار عن بالغ قلقها لأن الاستمرار في عدم تنفيذ قرار عام ١٩٩٥، خلافاً لما تدعو إليه القرارات المتخذة في مؤتمرات استعراض معاهدة عدم الانتشار ذات الصلة، يقوّض مصداقية معاهدة عدم الانتشار ويخل بالتوازن الدقيق بين أركانها الثلاثة، بالنظر إلى أن تمديد العمل بالمعاهدة إلى أجل غير مسمى يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط. وفي هذا السياق، تؤكد دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من جديد الحاجة الملحة لانضمام إسرائيل إلى المعاهدة دون مزيد من التأخير وإخضاع جميع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ورغم أن عدم الاتفاق على وثيقة ختامية يمكن أن يقوّض نظام معاهدة عدم الانتشار، فإن دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم الانتشار تشدد على استمرار سريان الالتزامات المقطوعة في عام ١٩٩٥ وعام ٢٠٠٠ وعام ٢٠١٠، ولا سيما التعهد الصريح بنزع السلاح النووي، وتدعو إلى تنفيذها الكامل دون مزيد من التأخير.

١٨- وتسلم المجموعة بأهمية استمرار المشاورات بشأن إمكانية توسيع نطاق العضوية في مؤتمر نزع السلاح.

١٩- وتؤكد المجموعة الحاجة الملحة إلى معالجة الثنائية المتمثلة في عدم التقدم في نزع السلاح وزيادة التركيز على عدم الانتشار والجهود المبذولة في هذا الصدد. وتدعو المجموعة كل الدول الأعضاء إلى أن تعبر على سبيل الأولوية عن دعمها للتتقيف في مجال نزع السلاح وعدم

الانتشار والاستثمار فيه، وذلك بطريقة متوازنة وشاملة بواسطة التدريب والزمالات التي توفرها الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، ترحب المجموعة ببرنامج الهند السنوي للزمالات المتعلق بنزع السلاح والأمن الدولي والمعتمد منذ عام ٢٠١٩.

٢٠- وتسلم المجموعة أيضاً بأهمية تعزيز التعاون بين المجتمع المدني ومؤتمر نزع السلاح، وفقاً للقرارات التي اتخذها المؤتمر، وتواصل المجموعة دعمها لتعزيز تفاعل المؤتمر مع المجتمع المدني. وفي هذا الصدد، ترحب المجموعة بعقد المنتدى المشترك بين مؤتمر نزع السلاح والمجتمع المدني في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٥، ومنتدى المجتمع المدني غير الرسمي الثاني في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٦ وكذلك حوار مؤتمر نزع السلاح والمجتمع المدني المعقود في ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٨.